تغيّر المناخ

تسهم "سالك" في مكافحة تغير المناخ من خلال الاستفادة من نظام بوابات التدفق الحر، والزيادة المستمرة في اعتمادها على مصادر الطاقة المتجددة. يتوافق هذا النهج المبتكر مع الجهود العالمية الرامية إلى الحد من الأثر البيئي وتعزيز التنقل الحضري المستدام.

تعمل مبادرات الشركة، مثل مشروع الألواح الشمسية ودعم المركبات الكهربائية، على تلبية الطلب المتزايد على الحلول منخفضة الانبعاثات الكربونية، وتدعم هذه الجهود استراتيجية الإمارات الوطنية للطاقة لعام 2050، واستراتيجية الإمارات للتكيف مع تغير المناخ، واستراتيجية التنقل الأخضر لعام 2030، مع الاستجابة لاتجاهات السوق والاستفادة من تفضيلات المستهلكين الناشئة للممارسات المستدامة.

تركز "سالك" حاليًا على تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة غير المتجددة في بوابات التعرفة المرورية والحد من استهلاك الطاقة ضمن إطار الإجراءات المتعلقة بالمناخ. تعمل الشركة أيضاً على تطوير نهجها في التعامل مع تغير المناخ، وتخطط لإجراء تحليل شامل للسيناريوهات المناخية في السنوات القادمة.

يتولى مجلس إدارة "سالك" وإدارتها التنفيذية مسؤولية الإشراف على المسائل المتعلقة بالمناخ، وتتولى لجان الترشيحات والمكافآت ولجنة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة مراقبة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والتي يتم تناولها خلال اجتماعات مجلس الإدارة مرة واحدة سنويًا على الأقل، بما منها القضايا المناخية. عينت "سالك" مديرًا الاستراتيجية والنمو والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة بحيث يضطلع بدور إداري رفيع المستوى ويكون مسؤولًا عن تطوير وتنفيذ استراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما في ذلك المبادرات المتعلقة بتغير المناخ.

تواجه "سالك" تحديات كبيرة بسبب المتغيرات الجوية القاسية وغيرها من المخاطر المادية المرتبطة بالمناخ، والتي يمكن أن تؤثر في عملياتها التشغيلية وبنيتها التحتية وقوتها العاملة. تسلط هذه المخاطر الضوء على أهمية المرونة واتخاذ تدابير استباقية لضمان استمرارية الأعمال وسلامة الموظفين. وللحد من هذه المخاطر، تعتمد "سالك" آليات شاملة للاستجابة للطوارئ وتحرص على توفير تغطية تأمينية فعالة. كما تعقد الشركة ورش عمل حول المخاطر الناشئة للموظفين، وتضع خططًا لاستمرارية الأعمال حتى في ظل الظروف الجوية القاسية. تُصمم مثل هذه الخطط للتعامل مع مختلف السيناريوهات، بما في ذلك الكوارث الطبيعية وأعطال البنية التحتية، ما يضمن استجابة سريعة وفعالة للحد من التأخير أو انقطاع الاعمال. كما تخضع البنية التحتية المادية وتكنولوجيا المعلومات لتقييمات دورية بهدف تحديد نقاط الضعف وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المتعلقة بالمناخ.

تضع "سالك" سلامة الموظفين ورفاهيتهم على رأس أولوياتها، حيث تستثمر الشركة في توفير ظروف عمل مواتية في مكاتبها. كما تُنظم برامج تدريبية تثمر عن تزويد الموظفين بالمهارات اللازمة للتعامل مع حالات الطوارئ بفعالية وضمان سلامتهم. تولي "سالك" أيضاً أهمية كبيرة للتواصل الاستباقي مع أصحاب المصلحة للحفاظ على الشفافية والثقة في حالات الطوارئ المتعلقة بالمناخ.

منتدى الاستدامة المستقبلية عام 2024

أصبحت "سالك" في ديسمبر 2024 الشريك الرسمي للتنقل في منتدى الاستدامة المستقبلية 2024 الذي استضافه مركز دبي المالي العالمي في مدينة الجميرا، وتأتي هذه المشاركة لتؤكد على التزام الشركة بتطوير حلول التنقل المستدامة وتعزيز الوعي البيئي في قطاع التنقل في الإمارات العربية المتحدة.

جمع منتدى الاستدامة المستقبلية قادة عالميين وخبراء في القطاع وصناع قرار رئيسيين بهدف تعزيز الممارسات المستدامة في مختلف القطاعات. تقوم "سالك" بدور حيوي في تعزيز اقتصاد أكثر استدامة ومرونة مع تقليل بصمتها الكربونية ودعم مبادرة الإمارات للوصول إلى الحياد الصفري عام 2050 من خلال رعايتها الرسمية لقطاع التنقل في المنتدى.

انبعاثات الغازات الدفيئة

تضطلع "سالك" بدور مهم في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتحسين جودة الهواء في دبي من خلال تبسيط تدفق حركة المرور وتعزيز التنقل السلس.

تساعد "سالك" على تقليل فترات توقف المركبات وتقليل الازدحام المروري من خلال تحسين عمليات تحصيل الرسوم، ما يقلل بدوره من استهلاك الوقود ويحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والغازات الدفيئة وملوثات الهواء الأخرى. يسهم هذا النظام الفعال لتحصيل الرسوم في تنقلات أكثر سلاسة وسرعة، ما يسمح للمركبات بالتحرك بحرية أكبر وتقليل الأثر البيئي الناتج عن الازمات المرورية المطولة. لكونها إحدى الجهات الفاعلة في استراتيجية التنقل المستدام في دبي، تتوافق رؤية "سالك" مع رؤية المدينة المتمثلة في مستقبل أكثر نظافة واستدامة، فهي تدعم بشكل مباشر الجهود الرامية إلى تحسين جودة الهواء والصحة العامة.

اعتمدت الشركة منهجية جديدة لتقييم انبعاثات الغازات الدفيئة في عام 2024 واعادت حساب بيانات العام السابق[1]. تعتبر انبعاثات الغازات الدفيئة لشركة "سالك" منخفضة نسبيًا وترتبط في المقام الأول باستهلاك الطاقة في بوابات التعرفة المرورية والمقر الرئيسي في فيستيفال تاور، ومراكز البيانات. تشمل انبعاثات النطاق الأول الانبعاثات الناتجة عن استهلاك الوقود من مركبات الشركة (كمية تسرب غاز التبريد من نظام التكييف المركزي ضئيلة ولم يتم تضمينها في الحسابات). تُحسب انبعاثات النطاق الثاني من استهلاك الكهرباء في الشبكة باستخدام المنهجيات القائمة على الموقع[2].

ارتفعت انبعاثات النطاق الأول من مركبات الشركة في عام 2024 بمقدار 3.9 ضعف، لتصل إلى 15.39 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. يرجع هذا الارتفاع بصورة رئيسية إلى تأثير القاعدة المنخفضة، حيث اشترت الشركة المركبات في الربع الثالث من عام 2023.

ارتفعت انبعاثات النطاق الثاني بنسبة 8.4% لتصل إلى 426.99 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بسبب توسيع عمليات الشركة وزيادة حجم القوى العاملة، ما أدى إلى ارتفاع إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة (النطاق الأول + النطاق الثاني) بنسبة 11.2% لتصل إلى 442.38 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، ولا يزال تقييم انبعاثات النطاق الثالث قيد التنفيذ.

شهدت كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة زيادة معتدلة بنسبة 2.3% في عام 2024، لتصل إلى 193.02 غرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل 1,000 درهم إماراتي من الإيرادات (2023: 188.7 غرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون).

اعتمدت "سالك" تقنية المحاكاة الافتراضية للخوادم للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، ما أدى إلى دمج عشرة آلات الافتراضية في خادم فعلي واحد. أدى هذا التحول الاستراتيجي إلى تقليل استخدام الأجهزة بنسبة 50% متجاوزًا الهدف الأولي البالغ 40%. تهدف الشركة مستقبلاً إلى التحول إلى بنية تحتية هجينة بحلول عام 2026 لتعزيز الاستدامة بصورة أكبر.

أسهم توجه "سالك" نحو اعتماد نظام المعاملات اللاورقية (يرجى الاطلاع على قسم "إدارة المخلفات") في الحد من الانبعاثات. يتيح تطبيق وموقع "سالك" الذكي للمتعاملين إتمام جميع المعاملات رقميًا، حيث توفر كل معاملة خدمة ذاتية ما يقدر بنحو 12 كجم من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، الأمر الذي يعني توفيرًا سنويًا قدره 4.92 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

شاركت "سالك" في برنامج سوق دبي المالي التجريبي لتداول أرصدة الكربون الطوعي في عام 2024. اشترت الشركة وأحالت 715 وحدة من حقوق التقاعد لأرصدة الكربون إلى التقاعد بالكامل، بما يعادل 715 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، لصالح مشروع محطة التبريد الـ1 المعتمد دوليًا والتابع لهيئة كهرباء ومياه دبي في جبل علي[3]. وبفضل تعزيز كفاءة التوربينات من خلال نظام مبتكر لتبريد الهواء، يتيح هذا المشروع إنتاج الكهرباء نفسها مع تقليل استهلاك الوقود الأحفوري. ونتيجة لذلك، نجحت "سالك" في تعويض 85.1% من انبعاثات الغازات الدفيئة الإجمالية لعامي 2023 و2024 مجتمعة.

تعتزم الشركة التركيز على تقليل انبعاثات النطاق الثاني وتحسين عمليات جمع البيانات في عام 2024. كما تخطط لوضع مستهدفات أولية لانبعاثات النطاقين الأول والثاني بما يتماشى مع مؤشر مبادرة الأهداف المستندة الى الأسس العلمية مع الاستمرار في تقييم انبعاثات النطاق الثالث. بمجرد الانتهاء من تحليل النطاق الثالث، ستعدل الشركة أهدافها العامة وتؤكدها وفقًا لذلك.

[1] تضمنت بيانات انبعاثات بوابات التعرفة المرورية الواردة في التقرير السنوي لعام 2023 قراءات قياس استهلاك الطاقة المشتركة لكل من نفق المطار وبوابات جسر آل مكتوم (اتجاه الشارقة). ويرجع ذلك إلى وجود حساب واحد لهيئة الطرق والمواصلات خاص بعداد هيئة كهرباء ومياه دبي، يغطي البنية التحتية للنفق والجسر بصورة كاملة. وقد أدى هذا النهج إلى التباين في البيانات. وبغية تحسين دقة هذه الحسابات، راجعت سالك منهجيتها في عام 2024. حيث تركز المنهجية المحدّثة بصورة خاصة على بوابات التعرفة المرورية التابعة لشركة سالك، ويعتمد على المقارنة المعيارية بين المعدات على جانب الطريق ذات المسارات المماثلة والبنية التحتية الحالية لبوابات التعرفة المرورية، خاصة في الحالات التي تستخدم فيها عدادات هيئة كهرباء ومياه دبي (ديوا) المشتركة.

[2] وبهدف حساب انبعاثات النطاق الأول من استهلاك الوقود للمركبات المملوكة للشركة، استعانت الشركة بمعامل الانبعاثات الصادر عن وزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية في المملكة المتحدة (DEFRA) لعام 2024 أما بالنسبة إلى انبعاثات النطاق الثاني، فقد استخدم معامل انبعاثات شبكة هيئة كهرباء ومياه دبي لعام 2023 الذي يعكس كثافة الكربون المرتبطة باستهلاك الكهرباء من شبكة هيئة كهرباء ومياه دبي. وبالنسبة للطاقة المولدة من الألواح الشمسية، فقد استُبعدت من حساب انبعاثات النطاق الثاني لأنها تستهلك بالكامل داخل الشركة كما أنها خالية من انبعاثات الغازات الدفيئة.

[3] تعادل كل وحدة من حقوق تقاعد أرصدة الكربون (CRRs) التي اشترتها سالك في عام 2023 طنًا واحدًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون من تخفيضات الانبعاثات المعتمدة (CERs).